

لكل جريمة حكاية

التشرد والإدمان... وارتكاب الجريمة



رواية موجعة خطّها (ع) بدموعه متحسراً على عمره الذي ذبل وهو يواجه الحياة وأصبح صيداً رخيصاً بين أيدي أناس لم تعرف قلوبهم الرحمة. ففي بيت من بيوت الحواسم، أمضى (ع) حياته تحت سقف لم يذق فيه سوى أنواع من الذل والتعاسة والشقاء مع أمه التي حولتها موت زوجها باكراً إلى بائعة متجولة تنتقل بين الشوارع والأزقة عليها تجد من الفتات ما يبيعها وولدها على قيد الحياة..

لكن حتى هذه الفتاة قست عليها الأيام بعد أن تسلس المرض الي جسدها الواهن ليبقى (ع) مشرباً عند تقاطعات الشوارع وإشارات المرور، حيث لم يجد سبيلاً غير ذلك بوجود أمثاله من الصبية والمشردين من أطفال الشوارع... وانضم إليهم ليصبح متنسلاً أحياناً ويبيع العلكة وعلب الدخان بعد أن تبناه رجل يدعى (م) على طول الأيام التي تعرف عليه حتى تحول هدوؤه واستكانته



التي ثورة من الغضب، هرب بعدها من بيت (م) الذي اغتصب طفولته وأصبح يسلك منذ ذلك الوقت طريق الخليفة. لم يكن (ع) ذلك المراهق الذي يعتمد على عمله البسيط لكسب الرزق، فقد كان دائم الاندفاع للربح السريع بطريقة وبأخرى... ولعل تلك كانت نقطة الضعف التي استغفها (ز) بنظراته الناقصة متفحصاً ثيابه الرثة، مستشفاً منه رائحة الفقر والضياع.. فكانت بداية التعارف وشقة مخان سكاره. ثم مشروب. ومع تقدمه في العمل كانت كل

واحدة. وفي مساء كل يوم كانت السهرات الليلية لا تخلو من ممارسة الغششاء والأفعال غير الأخلاقية مع الصبية المستدرجين الذين أوعزهم الفقر والحاجة في ذلك البيت العتيق في منطقة البتاوين. وفي أحد الأيام وكالعادة، كان (م) قد استدرج شاباً صغيراً انتبه لوجوده المتكرر أمام إشارة المرور في تقاطع شارع الكرادة، فاستطاع استدراجه إلى منزله لممارسة الفعل المنافي للحيطة وأخبر (ع) بذلك وأبلغه بالحق به. لكن في هذه الأثناء وعند تواجدهم في المنزل، فوجئ الثلاثة بدورية من الشرطة استطاعت مدهامة المنزل بعد وصول إخبارية من الجيران، الذين كانوا يتصدون ما يحدث في هذا البيت. فقاموا بالإبلاغ عندما أحسبوا أن الأمر أصبح يشكل خطراً على الأمن العام. فتم القبض على الثلاثة متلبسين. وبعد تفتيش المنزل عثر على كمية من الحشيش المخدر ومبالغ كبيرة من الأموال. اعترف (ع) لاسام المحقق في مركز شرطة السعدون بتعاطيه وبيعه تلك المواد المخدرة مع (م) المطلوب بعدة قضايا سابقاً، منها تهمة التحرش بالقاصرين وبيع وترويج المخدرات وتهريب الأطفال إلى خارج العراق... وقد أسفرت التحقيقات والمعلومات التي جرت سير وقائع الأحداث إلى اعتراف الشلة بممارسة نشاطاتها المشبوهة ليساقوا فيما بعد إلى القضاء ليقول كلمته الفاصلة والعدالة.

قوانين وتشريعات

قانون جديد لمناهضة

التعذيب... لا يشمل تعذيب المتظاهرين

لأول مرة في تاريخ التشريعات اللبنانية، صدر قانون خاص بمعاينة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، ونشر في الجريدة الرسمية. صحيح أن بعض القضاة كانوا قد أصدروا أحكاماً تعاقب موظفين في الضابطة العدلية بسبب قيامهم بتعذيب موقوفين أثناء التحقيق معهم، غير أن هذه الأحكام نادرة والعقوبات التي فرضتها قد لا تتناسب مع الأذى الذي نتج من التعذيب والإهانة والمعاملة اللاإنسانية. القانون الجديد يعرف التعذيب قانونياً لأول مرة في لبنان، وينسف تبريراته "كحالة الضرورة أو مقتضيات الأمن الوطني أو أوامر السلطة الأعلى أو أي ذريعة أخرى" ويحدد أصول الاستقصاء والتحقيق في شكاوى التعذيب إلى النيابة العامة. القانون الجديد يعدل المادة ٤٠١ من قانون العقوبات التي تدرج تحت عنوان "في انتزاع الإقرار والمعلومات" والتي تنص على معاقبة "من ساء شخصاً ضروباً من الشدة لا يجيزها القانون رغبة منه في الحصول على إقرار عن جريمة أو على معلومات بشأنها" بالحبس من ثلاثة أشهر إلى ثلاث سنوات. القانون الجديد يبدأ بتحديد التعذيب طبقاً للتعريف الوارد في الاتفاقية الدولية، غير أن المشرع اللبناني أضاف جملة عليه حصرت التعذيب في "أثناء الاستقصاء والتحقيق الأولي والتحقيق القضائي والمحاکمات وتنفيذ العقوبات"، يعني ذلك استثناء تصنيف تعذيب موظف رسمي لأشخاص يشاركون في تظاهرة مثلاً، كجريمة تعذيب لأن الموظف الرسمي لم يقيم بالتعذيب أثناء الاستقصاء أو التحقيق أو في معرض تنفيذ عقوبة قانونية. التعذيب بحسب القانون الجديد يشمل فعلاً "ينتج منه ألم شديد أو عذاب شديد، جسدياً كان أو عقلياً، يلحق قصداً بشخص ما، ولا سيما للحصول منه أو من شخص ثالث على معلومات أو على اعتراف؛ معاقبة أي شخص على عمل ارتكبه أو يشتبه بأنه ارتكبه هو أو شخص ثالث؛ لتخويف أي شخص أو إرغامه هو أو أي شخص ثالث على القيام أو الامتناع عن القيام بعمل ما؛ لتعريض أي شخص لمثل هذا الألم الشديد أو العذاب الشديد لأي سبب يقوم على التمييز أيّاً كان نوعه، وبالتالي، يمكن أن يقوم عناصر من جهاز أمنى رسمي بإيلاء مواطنين لفظياً أو بواسطة العنف لتخويفهم بهدف إرغامهم على عدم المشاركة في تظاهرة سلمية مثلاً أو بسبب تصنيفهم العرقي أو الإثني أو الطائفي أو المذهبي.

استشارات قانونية

• السيد أبو عبد الله من مدينة البياض، يسأل، عن الإجراءات المتبعة لإصدار جواز سفر لمن لم يتجاوز الخامسة عشرة من عمره؟

□ جاء في المادة الثانية من قانون جوازات السفر رقم ٣٢ لسنة ١٩٩٩ بأن كل شخص يقل عمره عن ١٥ سنة وكان مسافراً بصحبة أحد والديه يشترط أن يكون مسجلاً في

جواز سفر أحدهما وصورته ملصقة فيه، وبالإمكان إصدار جواز سفر مستقل له في حالة رغبة أحد والديه وبموافقة وليه.

• المواطن أبو علي من شارع فلسطين، يسأل، عن عقوبة إخفاء جثة القتل في القانون؟

□ نصّت المادة ٤٢٠ من قانون العقوبات

من أغرب القضايا الشرطة

شرطي اغتصب طفلة في السابعة

أوقف شرطي هندي للاشتباه باغتصابه طفلة في السابعة من العمر عندما كان في حالة سكر مفترضة، على ما أفاد مسؤول رفيع في الشرطة. وقال مسؤول رفيع المستوى في الشرطة المحلية، فيبين تادا لوكالة إخبارية، إن زملاء الشرطي تقدموا بإبلاغ بعد العثور على الفتاة عارية في مكتبه في ولاية اوتار براديش في شمال الهند. وأضاف "أرسلنا الفتاة للمستشفى من أجل الخضوع للفحص طبي ومنتظر التقرير النهائي". وأشار تادا إلى أن الشرطي سيخضع لفحوص طبية لتأكيد ما إذا كان يتناول الكحول في مكتبه".

ونكرت وكالة "هندية" أن سكاناً حليين غاضبين حاولوا مهاجمة مقر الشرطة للاحتجاج على حادثة الاغتصاب. غير أن الجموع هدأت بعدما تم إبلاغهم بتوقيف الشرطي.

وتسجل الهند أرقاماً قياسية في الاعتداءات الجنسية على الأطفال حيث بلغ عن ٢٠ ألف حالة في عام ٢٠١٥ بحسب بيانات حكومية. وشدت البلاد قوانينها لمكافحة العنف الجنسي بعد حادثة اغتصاب جماعي في حافلة أدت إلى مقتل طالبة جامعية في ٢٠١٢ ما أثار موجة استنكار عالمية، غير أن هذه الهجمات لاتزال منتشرة في الهند.

دراسات وبحوث

ضرب الأطفال على أرفاقهم يصيبهم باضطراب في السلوك

حذرت دراسة أمريكية حديثة، من أن تعرض الأطفال للضرب على الأرفاق في سن الخامسة من قبل والديهم، يزيد خطر إصابتهم باضطراب في السلوك. الدراسة أجراها باحثون في جامعة تكساس الأمريكية، ونشروا نتائجها في دورية (Psychological Science) العلمية. والضرب على الأرفاق هو نوع من العقوبة الجسدية التي يتم فيها صفع الأطفال على أرفاقهم من أجل التسبب بالألم، وعادة ما تستخدم اليد في الضرب، وفي بعض الحالات تستخدم العصا، وللوصول إلى نتائج الدراسة، راقب الباحثون ١٢ ألفاً و١١٢ طفلاً، في سن الخامسة من عمرهم، وروصدوا تعرضهم للضرب من والديهم، وقياس مدى تعرض الأطفال لمشاكل سلوك الأطفال، راجع الباحثون تقييمات معلمينهم عندما كان المشاركون في سن السادسة إلى الثامنة. وتملتت مشاكل السلوك في الجدل والعنف والغضب والتصرف بازدراء، بالإضافة إلى الاعتراض

على المشاركة في الأنشطة الطلابية. ووجد الباحثون، أن الأطفال الذين تعرضوا للضرب على الأرفاق في سن الخامسة، ازدادت لديهم اضطرابات في السلوك مثل العصيان، والسلوك الفوضوي، ونوبات الغضب، بالإضافة إلى السلوك العدواني مثل الجنوح، والقتال، وقالت الدكتورة إليزابيث جيرشوف، قائد فريق البحث: "تشير نتائج دراستنا إلى أن الضرب على الأرفاق ليس خياراً فعالاً للعقاب، ويجعل سلوك الأطفال في الواقع أسوأ". وأضافت أنه "على الرغم من أن عشرات الدراسات ربطت بين ضرب الأطفال على الأرفاق في وقت مبكر مع إصابتهم بمشاكل في السلوك، إن هذه الدراسة هي الأولى التي توثق النتائج بطريقة إحصائية". وكانت دراسة سابقة، كشفت أن الأطفال الذين يتعرضون للمضايقات والبلطجة والعنف من زملائهم في الدراسة، أكثر عرضة للإصابة بالانكئاب وإدمان التبغ والمخدرات والخمر في مرحلة المراهقة.

حكم قضائي بمنعه من قيادة المركبة وفقاً للقسم (٢) من قانون المرور العراقي رقم ٨٦ لسنة ٢٠٠٤، على أن يدفع طالب الإجازة عشرة آلاف دينار عراقي كرسوم، وفقاً للمادة ١٩ من الملحق (أ) التابع للقانون ذاته.

تمنح إجازة السوق في العراق لمن أكمل ١٨ عاماً، "بشرط أن تؤيد لجنة طبية متخصصة تعينها وزارة الصحة لياقته الصحية، وأن يجتاز الاختبار الفني في قيادة المركبة وقوانين المرور وفق نوع الإجازة التي يروم الحصول عليها، شريطة ألا يكون قد صدر

حادث وحديث

إجازة السوق... والحوادث المرورية

العمامة، مشيراً إلى أن الحوادث المرورية شهدت ارتفاعاً بعد عام ٢٠٠٣، والسبب كما يقول "يرجع إلى توقف شرطة المرور عن محاسبة السائقين الذين لا يحملون رخص السياقة والعديد منهم في مراحل عمرية صغيرة"، الأمر الذي تسبب بحوادث مروعة، ناهيك عن أسباب أخرى للحوادث المرورية أهمها عدم الالتزام بالإرشادات المرورية، والسرعة الزائدة، وإهمال صيانة السيارة، وتكاثر التحوطات الأمنية التي أدت إلى قطع الكثير من الطرق، مضيفاً أن أسباباً أخرى تؤدي إلى حوادث مرورية ليست لها علاقة بالسيارة، أو سائقها، ومنها تقصير البلدية بالعناية بالطرقات المحفرة



التي تتسبب عادة بالحوادث، إلى جانب حوادث مماثلة تتسبب بها الأحوال الجوية.

مخالفة القانون ينص قانون المرور العراقي رقم ٨٦ لسنة ٢٠٠٤ المعدل في القسم ٢١ منه على أن السائق غير الحائز على إجازة سوق "يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر واحد ولا تزيد على ستة أشهر كل من قاد مركبة بدون إجازة سوق" ويحال إلى القضاء من يقود السيارة دون امتلاكه رخصة قيادة سيارة.

وحدد قانون المرور رقم ٨٦ لسنة ٢٠٠٤ معدل المخالفات والحوادث المرورية وعقوباتها، التي تشمل الحبس لمدة مختلفة بحسب نوع الحادث الذي قد يرافقه جرم، مثل مقتل، أو إصابة أشخاص، ومثل هذه الحوادث تقع باستمرار، وكثيراً ما يكون مرتكبو هذه الحوادث شباباً لا يملكون رخص سياقة، ولكن هل تطبق هذه العقوبات على مرتكبي الحوادث المرورية؟

معنى القرائن القضائية في القانون؟

□ عرفت المادة (١٠٢) من قانون الإثبات رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٩ بأن القرينة القضائية هي استنباط القاضي أمر غير معلوم وغير ثابت من أمر ثابت في الدعوى المنظورة، ويجوز الاستفادة من وسائل التقدم في استنباط القرائن القضائية.

لا يستطيع قيل وقال العيش مع زوج مدمن



أقامت (س. م.) دعوى طلاق للضرر أمام محكمة الأحوال الشخصية في مدينة الشعب ضد زوجها (ع) طالبت فيها بالتفريق بينهما بعد اكتشافها اضطراب شخصية زوجها وشذوذه وإدمانه لتعاطي المواد المخدرة بعد ٨ أشهر زواج قضيتها معه.

وقالت الزوجة في دعواها، إنها تزوجت عن طريق بعض المعارف لأهلنا، وبعد شهرين، قامت والدته بزيارة والدي وفتحتها في رغبتها في ارتباطها بابنها، وبالفعل تمت الخطبة وقضينا ٣ أشهر في التحضير للزواج، لم يكن يظهر عليه أعراض الإدمان، والمشكلة الوحيدة التي لاحظتها هي تعلقه بأصدقائه وقضائه معظم وقته معهم. وأضافت بعد الزواج ومنذ أول يوم، لاحظت أنه دائم النفور مني، ويعاملني وكأنه مجبر على الزواج، ويقضي معظم وقته خارج المنزل، بعد شهرين من حياتنا سوياً تحت سقف منزل واحد، أدركت المصيبة الأولى وهي إدمانه للأدوية المخدرة، وعندها حاولت الصبر، وخصوصاً أن الألوان قد فاتت على تركه. وتابعت، مع الأيام بدأت المشاكل تزداد وسلوكه يتضح لي، واكتشفت أنني وقعت في أصعب اختبار، فكل حيلي لمحاولة تغييره باءت بالفشل، واكتشفت المصيبة الثانية، وهي اضطراب زوجي السلوكي وممارسته أفعالاً شاذة مع أصدقائه، ووقتها لم أستطع استيعاب الموقف، وقررت الهرب من تلك الحياة وتركته نهائياً، ولكنه رفض ذلك، وقرر معاقبتي على كشف سره بعدم تطليقي، فلجأت للمحكمة من أجل الخلاص منه.